

عقد اجتماعه الأسبوعي صباح أمس وأشاد بجهود رجال الأمن في تجنب الاحتكاك مع المواطنين مجلس الوزراء يعتمد مرسومين بقانونين لتحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة وإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات



سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء صباح أمس

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بما يلي:

عبر سمو رئيس مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه عن خالص التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين وللمشعب الكويتي الكريم والأمم العربية والإسلامية في هذه الأيام المباركة بمناسبة قرب حلول عيد الأضحى المبارك، داعياً المولى القدير أن يعيده على وطننا وهو ينعم بالأمن والرخاء وعلى امتنا العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

ثم استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله حول نتائج أعمال مؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي الذي اختتم أعماله يوم الأربعاء الماضي بالكويت والذي استهدف الخروج بالرؤى والتوصيات التي تكفل وضع الحلول اللازمة لمعوقات التنمية والتعاون بين الدول الأعضاء في هذا الحوار الآسيوي وحسن استثمار الإمكانات الكبيرة المتاحة في القارة الآسيوية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والتوجه بها نحو مخططات البناء والتنمية فيما يخدم مصلحة شعوبها وتحقيق آمالها وتطلعاتها.

كما أحاط المجلس علماً باللقاءات التي تمت على هامش أعمال القمة بين صاحب السمو الأمير وبين قادة الدول المشاركة والصادقة المشاركة بالمؤتمر حيث تم بحث العلاقات الثنائية ومواصلة العمل لتعزيز أطر التعاون بين الكويت وهذه الدول في مختلف المجالات بما يخدم مصالحهما المشتركة ويعزز التعاون القائم بينها في جميع المجالات والميادين مما يحقق الأهداف المنشودة.

المجلس استعرض

نتائج أعمال مؤتمر

القمة الأول لحوار

التعاون الآسيوي

الذي انعقد مؤخراً

في الكويت

النائب الأول: القانون

يسري على الجميع

ويطبق بكل حزم دون

تهاون أو تراخ

تعالى بالتفويك والنجاح، ثمنا

روح التعاون العالية والتنسيق

النتم بين هذه الجهات والتي أظهرت

الوجه الحضاري للوطن العزيز

والكفاءة المرموقة التي يستحقها.

كما رحب المجلس بزيارة

الملك محمد السادس عامل المملكة

المغربية والوفد المرافق له للبلاد

اليوم والتي تاتي ضمن نطاق

حرص قيادتي البلدين الشقيقين

على تعزيز العلاقات الثنائية

التي تربط بين البلدين الشقيقين

ودعم التعاون المشترك بينهما في

مختلف المجالات والميادين، إلى

جانب بحث المستجدات السياسية

وفي هذا الصدد، اطلع المجلس على رسالة صاحب السمو الأمير المتضمنة الشكر لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء وجميع المسؤولين والعاملين في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة الإعلام ووزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والهيات الرسمية الأخرى على ما بذلوه من جهود كبيرة مميزة وعمل دؤوب ومشاركات فعالة في الترتيب لمؤتمر القمة الأول لحوار التعاون الآسيوي الذي استضافته الكويت خلال الفترة من 15 إلى 17 الجاري والذي تكلت أعماله بفضل الله تعالى بالتفويك والنجاح، ثمنا

ويستهدف إنشاء اللجنة الوطنية تحقيق المزيد من النزاهة والشفافية والاستقلالية والحماية الكاملة في الانتخابات النيابية وتكريس المزيد من الثقة في إجراءاتها وصحة نتائجها وأمانة تعبيرها عن الإرادة الحقيقية للناخبين.

وتضمن المرسوم أحكاما تستهدف معالجة جميع أوجه القصور التي كانت تشوب الإجراءات السابقة وتعلق بطلبات الترشيح للانتخابات ومواعيد فرز الأصوات في اللجان وإعلان

النتائج والحرص على تمكن جميع مندوبي المرشحين في لجنة الانتخابات من الاطلاع على جميع أوراق الانتخابات عند عملية الفرز وعرض نسخة من جدول نتائج الفرز على جميع الحاضرين وذلك سعياً لتحقيق المزيد من الشفافية والعلانية في إجراء الفرز. وعلى النهج ذاته، نصت أحكام هذا المرسوم بقانون على أن تعرض نسخة من جدول نتائج الفرز التجميعي لتمكين جميع مندوبي المرشحين في الاطلاع عليه وتشكل هذه اللجنة من 9 من كبار رجال القضاء يرشحهم المجلس الأعلى للقضاء ويكون لها أمانة عامة مستقلة.

ويستهدف إنشاء اللجنة الوطنية تحقيق المزيد من النزاهة والشفافية والاستقلالية والحماية الكاملة في الانتخابات النيابية وتكريس المزيد من الثقة في إجراءاتها وصحة نتائجها وأمانة تعبيرها عن الإرادة الحقيقية للناخبين.

وتضمن المرسوم أحكاما تستهدف معالجة جميع أوجه القصور التي كانت تشوب الإجراءات السابقة وتعلق بطلبات الترشيح للانتخابات ومواعيد فرز الأصوات في اللجان وإعلان

مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود مجلس الوزراء تقريرا لمجلس الوزراء بشأن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية في التعامل مع التظاهرات والمسيرات ومظاهر الخروج على أحكام القانون التي تمت مساء أمس رغم التوضيحات التي أعلنتها وزارة الداخلية حول عدم قانونية مثل هذه الممارسات، موضحة ما اتسمت به تلك الإجراءات من حرص على ضبط النفس وسعة الصدر والحكمة في التعامل مع تطورات الأحداث دون الإخلال بقواعد الالتزام بالحفاظ على الأمن والنظام وسلامة المواطنين وفي إطار أحكام القانون.

وأكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية على أن وزارة الداخلية لن تدخر وسعا في تنفيذ توجيهات صاحب السمو الأمير من أنه لا أحد فوق القانون وأن القانون يسري على الجميع ويتم تطبيقه بكل حزم دون تهاون أو تراخ وأن احترام القانون والدستور واجب على الجميع.

وأشاد المجلس بجهود رجال الأمن وما تحلوا به من حكمة وسعة صدر في تجنب الاحتكاك والصدام مع أخوانهم المواطنين، ومرعبا عن أسفه إزاء نفر قليل حرص على افتعال التصادم مع رجال الأمن والاحتكاك معهم غير عابئ بتداعيات هذه التصرفات غير المسؤولة على الأمن وسلامة المواطنين.

ومجلس الوزراء وهو يؤكد حرصه على حرية الرأي والتعبير واحترامه لأحكام الدستور التي تقرر أن للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لأن أو إخطار سابق وأن الاجتماعات العامة والمواكب ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والذي يهدف إلى تجاوز العقبات التي تعيق تنفيذ هذا القانون وإخراجه إلى حيز التنفيذ العملي وقد اعتمد المجلس مشروع مرسوم بقانون ورفعه إلى صاحب السمو الأمير.

كما قدم النائب الأول لرئيس

بالاجتماع العام التي يتضمنها المرسوم بقانون رقم 65 لسنة 1979 في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات والتي في ضوئه فإن نصوص المواد أرقام 12 و13 و14 المتعلقة بالمواكب والمظاهرات والتجمعات الواردة بالباب الثاني من ذات المرسوم بالقانون المذكور والتي لم يتضمن هذا الحكم إبطال أحكامها تظل سارية ومعول بها وواجبة التطبيق ويتعين احترامها والالتزام بها.

كما أن المادة 34 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 تحظر التجمهر في مكان عام ما يتضمنه ذلك من الإخلال بالأمن. وأنه في ضوء هذه الأحكام مجتمعة فإنه لا يجوز للاخوة المواطنين إجراء تجمع لما يزيد على عشرين شخصا في الطرق أو الميادين العامة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ المختص ويكون لرجال الشرطة منعه وفرض أي تجمع تم بدون ترخيص كما يكون لهم حضور التجمع الذي صدر به ترخيص ولهم فضه في حالة ما إذا كان من شأن استمراره الإخلال بالأمن أو النظام العام أو وقعت فيه جريمة أو حدث فيه ما يخالف الآداب العامة وهذا ما أعلنته وزارة الداخلية بشكل وضوح تحسبا لوقوع أي مخالفا قد تؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام العام.

ويدعو مجلس الوزراء جميع الاخوة المواطنين إلى ضرورة احترام القانون والمحافظة على أمن الوطن ونظامه العام والحرص على التعبير عن الرأي بالوسائل السلمية الحضارية التي تعكس مسا جلل عليه أهل الكويت من رقي في التعامل وتغليب العقل والحكمة التي من شأنها إيمان الرسالة والرأي ومقارعة الحجة بالحوار والإقناع والتي هي أحسن صياغة لأمن الوطن واستقراره. سائلين المولى عز وجل أن يهدي الجميع إلى سواء السبيل وأن يحفظ الكويت الغالية من كل سوء ومكروه.

وكما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيد العربي والدولي وقد أعرب المجلس عن إدانته واستنكاره الشديدين لحادث الاغتيال الإرهابي الذي وقع في منطقة الأشرفية بالجمهورية اللبنانية الشقيقة والذي راح ضحيته مقتل رئيس فرع المعلومات في قوسه الأمن الداخلي العميد وسام الحسن وعدد من الضحايا الأبرياء والمجلس. ويؤكد المجلس موقفه الثابت في إدانة ورفض كل أعمال الإرهاب أيا كانت أسبابها ووافعها لبتمنى للأشقاء في لبنان احتواء آثار هذا العمل الإجرامي والعمل من أجل استعادة الأمن والاستقرار في ربوعه، مرعبا عن تعازيه بالجمهورية اللبنانية الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا.

نص مشروع مرسوم تحويل «الكويتية» إلى شركة مساهمة 35% للبيع بمزايدة علنية و20% للجهات الحكومية و5% مجاناً للعاملين بـ «الكويتية» المستثمرين في الشركة و40% للمواطنين

وأما المادة الثالثة من مشروع القانون فنصت على أن «يباشر مجلس الإدارة ترتيب أوضاع الشركة وفقا لقانون الشركات التجارية المشار إليه وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبشكل اخص ما يلي:

- 1 - إعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
 - 2 - مباشرة أعمال إعادة الهيكلة المادية والبشرية للشركة.
 - 3 - إعداد الشروط والضوابط الخاصة بالميزان العلي لبيع حصة الشريك الاستراتيجي وطريقة اختيار وتأهيل المتقدمين وفق اعتبارات فنية تراعي مبادئ العدالة والشفافية والعلنية وأحدث الممارسات المتعارف عليها في هذا الشأن.
- وأما المادة الرابعة من مشروع الموسوم فنصت على أن «يباشر مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار اختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه وذلك إلى أن يتم بيع حصة الشريك الاستراتيجي.»

● **مريم بندق**

وجاءت التعديلات بأن حصيلة بيع النسبة المنصوص عليها في البند الأول من هذه المادة ستؤول بنسبة 50% إلى الاحتياطي العام للدولة ونسبة 5% لاحتياطي الأجيال القادمة.

هذا ونص البند رقم 2 من المادة السادسة على التالي «العاملون الكويتيون في المؤسسة الذين لا يرغبون في الانتقال إلى الشركة أو في الانتقال إلى القطاع الحكومي ويستحقون المعاش التقاعدي يتم منحهم مكافأة نهاية خدمة تعادل المرتب الشامل عن ثلاث سنوات على أساس آخر مرتب كانوا يتقاضونه في المؤسسة وتؤول وزارة المالية تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أحكام المادة الخامسة والسادسة والثامنة من هذا القانون.»

ونصت المادة الثانية من مشروع القانون على أن «يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص يعينون بقرار من وزير المواصلات لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمدد متتالية كما يعين وزير المواصلات من بين أعضاء مجلس الإدارة رئيسا وتنتهي صلاحيات مجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ بيع حصة الشريك الاستراتيجي.»

للبيع بمزايدة علنية عامة بين الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) والشركات المتخصصة المحلية العالمية وترسى المزايدة على من يقدم أعلى سعر للسهم فوق القيمة المعتمدة في شروط المزايدة ولا يجوز التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ رسو المزا.»

ونص البند الثاني على: «أن تكون نسبة 20% من رأسمال الشركة للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء فيما نص البند الثالث على أن توزع نسبة 5% مجانا وبالتساوي على العاملين الكويتيين المستمرين في الشركة ولا يجوز التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ستة من تاريخ رسو المزا.»

أما البند الرابع فنص على: «أن توزع نسبة 40% مجانا وبالتساوي على جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية في اليوم الذي يحدده مجلس الإدارة عدا العاملين بالشركة الذين حصلوا على نسبة من الأسهم مجانا وتؤول ملكية كسور الأسهم إلى الجهة الحكومية المحددة ولا يجوز للمساهم التصرف في هذه الأسهم قبل مضي ستة من تاريخ رسو المزا.»

وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2008/6 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

وتنص المادة الأولى من مشروع المرسوم على أن يستبدل بنصوص المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والبند 2 من المادة السادسة والمادة العاشرة من القانون رقم 6 لسنة 2008 نصوص معينة. ونصت التعديلات في النص الأول على: «تعتبر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شركة مساهمة باسم (شركة الخطوط الجوية الكويتية) تؤول إليها جميع الأصول المادية والمعنوية والخصوم وجميع الأغراض الخاصة بالمؤسسة.» وجاء في النص الثاني: «تحتفظ شركة الخطوط الجوية الكويتية بالحقوق والمزايا التي كانت مقررة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.»

وتضمن النص الرابع الذي نص على: «أن يتولى مجلس إدارة الشركة تخصيص أسهم الشركة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، تضمن أربعة بنود أولها أن تطرح الشركة نسبة 35%

بسبب استحداثها بعد صدور القانون رقم (2006/42) الخاص بتحديد الدوائر

9 مناطق غير مضافة في الجداول من أبرزها النهضة وجابر الأحمد

جدول يوضح أعداد المناطق في كل دائرة من الدوائر الخمس وأعداد الناخبين					
الدائرة	الناخبين	الدائرة	الناخبين	الدائرة	الناخبين
1	الشرق	1	المرقاب	1	الفروانية
2	الدسمية	2	عبدالله السالم	2	الفردوس
3	المطبة	3	القبيلة	3	العمرية
4	دسمان	4	الشويخ	4	الرابية
5	بنيد القار	5	الشامية	5	الرقعي والأندلس
6	الدعية	6	القادسية	6	جليب الشيوخ
7	الشعب	7	المنصورية	7	صباح الناصر
8	فيلكا	8	الفيحاء	8	الشدادية
9	حولي	9	الزهيمة	9	صهيب العوازم
10	الشفرة	10	الصليبيخات	10	حيطان الجديدة
11	ميدان حولي	11	الدوحة	11	السلام
12	بيان	12	غرناطة	12	الصدق
13	مشرف	13	تضم 85	13	حطين
14	السامية	14	الشهداء	14	عبدالله المبارك
15	الديع	15	الزهره	15	الجهره الجديدة
16	الراس	16	تضم 85	16	الصليبية
17	السوى	17	سعد العبدالله	17	المنقف
18	الريمينية	18	الجهره	18	على السالم
19	مبارك العبدالله	19	الزور	19	مبارك العبدالله
20	الوفرة	20		20	

الدائرة	ذكور	إناث	الإجمالي
الأولى	34783	40093	74876
الثانية	22503	25269	47772
الثالثة	33002	40063	73065
الرابعة	48525	59870	108395
الخامسة	57941	60520	118461
المجموع	196754	225815	422569

اجمالي الناخبين فيها 73065 ناخباً وناخبة منهم 33002 ذكور و40063 إناث، والدائرة الرابعة يبلغ إجمالي الناخبين فيها 108395 ناخباً وناخبة منهم 59870 ذكور و48525 إناث ويبلغ إجمالي الناخبين في الدائرة الخامسة 118461 ناخباً وناخبة، يبلغ عدد الذكور فيها 57941 ناخباً وناخبة فيما يبلغ عدد الإناث 60520 وبذلك يبلغ إجمالي عدد الناخبين في الدوائر الـ 9 (422569) ناخباً وناخبة. وأشار إلى أن الدوائر الانتخابية الـ 5 تضم 85 منطقة حيث تبلغ عدد المناطق في الدائرة الانتخابية الأولى 19 منطقة وفي الدائرة الانتخابية الثانية 13 منطقة فيما تضم الدائرة الانتخابية الثالثة 15، أما الدائرة الانتخابية الرابعة فتضم 18 منطقة وأخيراً الدائرة الانتخابية الخامسة وتضم 20 منطقة.

وكشف المصدر أن الدائرة الرابعة والدائرة الخامسة من أكثر الدوائر كثافة في عدد الناخبين حيث تضم أكثر من 226856 ناخباً وناخبة. وأما الدائرة الخامسة فتضم 422 ألف ناخب وناخبة موزعين على 5 دوائر. حيث يبلغ عدد الناخبين في الدائرة الأولى 74867 ناخباً وناخبة منهم 34783 ذكور و40093 إناث، فيما تضم الدائرة الثانية 47772 ناخباً وناخبة منهم 22503 ذكور و25269 إناث أما الدائرة الثالثة فيبلغ

● **فرج ناصر**



مشعل العيار

رغبة من أهالي الدائرة الرابعة وللضغوط المتواصلة قرر مختار منطقة الواحة مشعل العيار خوض الانتخابات المقبلة وذلك ممثلاً لامة عن الدائرة الرابعة.

مطيع يطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين

بأن المرسوم الذي سيصدر فيه مخالفة دستورية فلماذا هذا التحدي للجموع الشعبية والخبراء الدستوريين؟ مؤكداً أن السلمية التي خرجت بها الجموع الحافلة والأعداد الجارفة المتزايدة دون حدوث أي تجاوز من المواطنين دليل رقي الشعب الكويتي في التعبير عن رأيه. وزاد مطيع أنه على الحكومة أن تنظر للحدود أسس الأول ببصيرة نافذة وتعترف بقوة الشعب وأصراره على رفض الاعتداء على حقوقه وأنه لن يسكت بعد اليوم على الجور والظلم، مطالبا الحكومة أن تطلق سراح جميع النواب والشباب المعتقلين والابتعاد عن سياسة الأرهاب والتخوين التي تنتهجها ضد أبناء الكويت الشرفاء الذين ما خرجوا ولا تكلموا إلا جبا في الوطن.

قال نائب مجلس الأمة 2012 الميطل احمد بن مطيع ان القوات الخاصة باعتدائها الشديد على المواطنين ومطاردتهم تتحمل الحكومة كل تلك التجاوزات ولابد ان تحاسب عليها، مضيفاً ان اعتقال الصحافيين والإعلاميين والمواطنين والمرافقين للحدثات يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية وضد حقوق الإنسان وحرية. وتابع مطيع: ان الجموع الهائلة تعبر عن رأيها وجهها ان تحترم ارادتها ويستجيب لرغبتها فالشعب قال كلمته وكبح الحريات وأرهاب الناس جريمة لا تغتفر، مبيّناً ان عمالة الدستور والخبراء الأذفان في القانون صرحوا بأنه لا ضرورة فنية لمراسم تعديل قانون الانتخاب.

وأوضح مطيع ان د.محمد المخاطع صرح كذلك